

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢١٦

الجمعة، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٦/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا/السيد بوليانسكي
	ألبانيا السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	أيرلندا السيد مايزن
	البرازيل السيد كوستا فيليو
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيدة كومبي ميسامبو
	غانا السيدة أويونغ - نتيري
	فرنسا السيد دو ريفيير
	كينيا السيدة تورويتيتش
	المكسيك السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
	النرويج السيدة هايمرباك
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).
وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-73446 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد دانيال كوفاليك، ممثل المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): طُلب إلي أن أقدم إحاطة

بشأن مسألة "إمدادات الأسلحة الفتاكة إلى أوكرانيا وعواقبها". ويأتي ذلك في أعقاب إحاطة مماثلة قدمتها إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9127).

منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، نقل عدد من الدول منظومات أسلحة وذخائر إلى أوكرانيا من أجل قواتها الدفاعية. وعلى نحو ما أشرت في أيلول/سبتمبر، فإن هذا أمر معلوم للجميع. ويمكن الحصول على قدر كبير من المعلومات الواردة من الحكومات بشأن عمليات النقل هذه من خلال مصادر مفتوحة. وشملت عمليات النقل أسلحة تقليدية ثقيلة، بما في ذلك دبابات قتال ومركبات قتال مدرعة ومنظومات مدفعية من العيار الكبير ومنظومات قذائف ومركبات جوية قتالية غير مأهولة، فضلا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما وردت تقارير واسعة النطاق وتم التحقق منها بشكل مستقل عن نقل منظومات أسلحة تقليدية رئيسية إلى جماعات مسلحة غير تابعة لدول تشارك في النزاع ضد أوكرانيا، بما في ذلك منظومات قذائف مدفعية.

ويثير التدفق الكبير للأسلحة في أي حالة من حالات النزاع المسلح شواغل كثيرة بالنسبة للسلام والأمن، بما في ذلك مخاطر تحويل مسار هذه الأسلحة فضلا عن احتمال اتساع نطاق النزاع وتصاعده. وستكون التدابير الرامية إلى التصدي لاحتمال تحويل مسار الأسلحة والذخائر أساسية للتعافي بعد انتهاء النزاع ولتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، فضلا عن منع نشوب نزاعات في مناطق أخرى. وتشمل هذه التدابير تقييمات المخاطر قبل النقل وضوابط ما بعد الشحن، بما في ذلك عمليات التفتيش الموقعي والتحقق من المستخدم النهائي. ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة حماية المعدات العسكرية المنقولة وحصرها. ويظل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى معاهدة تجارة الأسلحة، أداة رئيسية لتعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة. كما أنها أداة هامة لتتبع تدفق الأسلحة والذخيرة في مناطق الصراع. وهذه كلها نهج سياساتية عامة مقبولة على نطاق واسع من جانب الدول الأعضاء، ونشجع الجميع على اتباعها.

وإلى جانب معالجة عمليات نقل الأسلحة، يقع على عاتق جميع أطراف النزاع واجب حماية المدنيين عند القيام بعمليات عسكرية. ومنذ ٢٤ شباط/فبراير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خسائر بشرية بلغت ١٧ ١٨١ في صفوف المدنيين، مع تزايد الأعداد باستمرار. ولا تزال معظم الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين ناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، بما في ذلك الهجمات بالمدفعية الثقيلة ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة والقذائف والطائرات.

وبالإضافة إلى آلاف المدنيين الذين قتلوا وجرحوا، شهدنا تدمير البنية التحتية والخدمات المدنية والحيوية، وخاصة باستخدام القذائف والمركبات الجوية غير المأهولة. وإضافة إلى المنازل والمدارس والطرق والجسور التي دمرت، تأثرت المستشفيات والمرافق الصحية أيضا. ومما يثير القلق بشكل خاص انقطاع المياه والغاز والتدفئة والكهرباء الناجم عن الهجمات الروسية على البنية التحتية للطاقة، مع بداية فصل الشتاء الذي يجلب بعدا جديدا للأزمة الإنسانية ويعرض ملايين

السيد كوفاليك (تكلم بالإنكليزية): اسمي دان كوفاليك. أنا أستاذ حقوق الإنسان الدولية في كلية الحقوق بجامعة بيتسبرغ، حيث أقوم بالتدريس منذ ١٠ سنوات. لقد تخرجت من كلية الحقوق بجامعة كولومبيا في مدينة نيويورك العظيمة في عام ١٩٩٣، وشاركت مشاركة كبيرة في مسائل حقوق الإنسان وقضايا حقوق الإنسان، لا سيما في أمريكا اللاتينية - وخاصة في كولومبيا - وأمريكا الجنوبية، التي تعاني من مشكلة كبيرة مع وصول الأسلحة إلى الأيدي الآثمة، وجماعات حرب العصابات والجماعات شبه العسكرية اليمينية. كان هذا شيئاً كنت أتابعه منذ سنوات، وبالتالي أريد أن أشارك ما كنت أدرسه وأتعلمه أيضاً عن أوكرانيا وشحنات الأسلحة هناك وخطر أن ينتهي بها المطاف في الأيدي الخطأ. ولذلك، وبصبر من مجلس الأمن، سأشرع في ذلك مباشرة.

بدأت ذي بدء، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى دراسة أجرتها وزارة الخارجية الألمانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، وهي دراسة استقصائية للأسلحة الصغيرة بعنوان "صنع الجولات: الذخيرة غير المشروعة في أوكرانيا". كما قلت للتو، نشرت هذه الدراسة الاستقصائية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ - حتى قبل بدء الصراع الكبير في وقت سابق من هذا العام. وما قالته هو أن اندلاع الصراع في شرق أوكرانيا في عام ٢٠١٤ - علينا أن نتذكر أن هذا هو الوقت الذي بدأ فيه بالفعل - أدى إلى انتشار واسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وقد انتشرت تلك الذخيرة، التي تشمل آلاف القنابل اليدوية والصواريخ وقذائف الهاون والألغام الأرضية، إلى جانب كميات هائلة من خرطيش الأسلحة النارية، إلى كل منطقة في أوكرانيا تقريباً، بما في ذلك المناطق الواقعة بعيداً عن منطقة الصراع. وأفادت الدراسة الاستقصائية إنه على الرغم من أن حكومة أوكرانيا قد اتخذت خطوات للحد من الاتجار بتلك الأسلحة، فإن تلك مهام شاقة، بالنظر إلى الحجم الهائل للذخيرة غير المشروعة المتداولة ووسائل النقل العديدة وتقنيات التهريب التي يستخدمها المتجرون في أوكرانيا.

وفي حين خلصت الدراسة إلى أنه في ذلك الوقت لم تكن هناك عمليات نقل كبيرة لتلك الأسلحة خارج أوكرانيا، فقد حذرت - مرة

الأشخاص للخطر. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على المقاتلين عدم توجيه هجمات ضد المدنيين أو البنية التحتية المدنية، ويجب عليهم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في تنفيذ العمليات العسكرية من أجل منع، أو على الأقل تقليل الخسائر العرضية في أرواح المدنيين وإصابتهم والإضرار بالأعيان المدنية.

ومنذ عام ٢٠٠٧، أعرب أمينان عامان عن قلقهما البالغ إزاء الأثر الإنساني للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد دأباً على دعوة أطراف الصراع إلى الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة لأن من المرجح جداً أن تسبب آثاراً عشوائية. وفي الشهر الماضي، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت أكثر من ٨٠ دولة الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناشئة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويمثل الإعلان معلماً بارزاً في جهودنا الرامية إلى توفير حماية أفضل للمدنيين من عواقب الصراع المسلح. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ الإعلان.

لقد شهدت الأشهر التسعة الماضية دماراً هائلاً، يعزى إلى حد كبير إلى استخدام الأسلحة التقليدية الثقيلة. ويجب أن نتوقف الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما أحث الدول على تطبيق تدابير فعالة لتحديد الأسلحة للتصدي للمخاطر المتصلة بعمليات نقل الأسلحة. وأود أن أكرر التأكيد على أن منع تحويل الأسلحة والذخائر الموردة أمر أساسي للحيلولة دون تأجيج الصراع وانعدام الأمن في المنطقة وخارجها.

الطريقة الوحيدة لإنهاء المعاناة والدمار في أوكرانيا هي إنهاء الحرب. وأهيب بجميع الدول الأعضاء أن تبذل كل جهد ممكن من أجل السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوفاليك.

”الخطر، كما يقول المسؤولون الأمريكيون الحاليون ومحلو الشؤون الدفاعية، هو أنه على المدى الطويل قد ينتهي الأمر ببعض تلك الأسلحة في أيدي جيوش وميليشيات أخرى لا تتوي الولايات المتحدة تسليحها“.

ووفقا لمسؤول في وزارة الدفاع،

”لدينا الإخلاص لفترة قصيرة، ولكن عندما يدخل ضباب الحرب، يكون لدينا صفر تقريبا. يسقط في ثقب أسود، وليس لديك أي شعور به على الإطلاق بعد فترة قصيرة من الزمن. عند اتخاذ قرار إرسال بلايين الدولارات من الأسلحة والمعدات إلى أوكرانيا، أخذت إدارة بايدن في الاعتبار خطر أن بعض الشحنات قد ينتهي بها المطاف في أماكن غير متوقعة“.

كما نقلوا عن مسؤولين آخرين قولهم إنه ليس للولايات المتحدة حقا للسيطرة على المكان الذي تنقل إليه هذه الأسلحة، وتعتمد على أوكرانيا للحصول على معلومات عنها. ووفقا لشبكة ”سي.إن.إن“، يدرك المسؤولون أن لأوكرانيا مصلحة في توفير المعلومات التي من شأنها أن تعزز موقفها للحصول على المزيد من المساعدات والمزيد من الأسلحة والمزيد من المساعدة الدبلوماسية. في نيسان/أبريل كانوا يحذرون من أن تلك الأسلحة ستنتقل إلى أماكن غير مرغوب فيها وذكروا مثالا على ذلك أفغانستان حيث غادرت الولايات المتحدة على عجل وخلفت وراء معدات حربية تقدر قيمتها بالملايين إن لم تكن المليارات من الدولارات. إن الرب يعلم إلى أين ستنتهي تلك الأسلحة.

وبهذه المناسبة، أود أن أذكر قبل أن أستطرد في الحديث أنني قضيت أسبوعا في دونيتسك، ولم أشهد عمليات نقل غير مشروعة للأسلحة، لكنني شاهدت آثار الأسلحة التي يبدو أنها وصلت إلى الجهة المقصودة. وكانت تلك ذخائر استخدمتها أوكرانيا في قصف مدرسة وملعبا ومحطة يذهب إليها الناس للحصول على المياه، نظرا لارتفاع سعر المياه في دونيتسك على وجه الخصوص نتيجة لتدمير نظام تنقية المياه من قبل القوات الأوكرانية في وقت سابق. وكنت قد اضطلعت على تقارير عن زيادة القصف منذ أن كنت هناك. وبالمناسبة ما زال

أخرى هذا في عام ٢٠٢١ - من أن الحواجز التي تحول دون تهريب القنابل اليدوية والصواريخ والذخيرة الأخرى خارج أوكرانيا لا يمكن التغلب عليها. وحتى خطة الاتجار الناجحة يمكن أن تغير جذريا صورة الأسلحة غير المشروعة في بعض البلدان. وقالت إن منع مثل هذه المخططات والحد من الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن الذخيرة السائبة في أوكرانيا سيتطلب جهدا منسقا ومستداما من جانب السلطات الأوكرانية والمجتمع الدولي لسنوات عديدة قادمة. كان ذلك في عام ٢٠٢١.

الآن اسمحوا لي أن أسرع الخطى إلى الأمام قليلا. كانت هذه الدراسة الاستقصائية في النهاية تحذيرا، بالنظر إلى ما حدث بعد ذلك - التدخل الذي بدأ في شباط/فبراير ٢٠٢٢. وكما قال زميلي، يمكن العثور على الكثير من المعلومات المتعلقة بذلك في المصادر المفتوحة. في نيسان/أبريل من عام ٢٠٢٢، بعد شهرين فقط من بدء الحرب بتدخل روسيا في شباط/فبراير، نشرت ”سي.إن.إن“ مقالا بعنوان ”ماذا يحدث للأسلحة المرسله إلى أوكرانيا؟ الولايات المتحدة لا تعرف حقا“. يمضي المقال في شرح ذلك،

”لدى الولايات المتحدة طرق قليلة لتتبع الإمدادات الكبيرة من الأسلحة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات وغيرها من الأسلحة التي أرسلتها عبر الحدود إلى أوكرانيا، كما تقول مصادر لشبكة ”سي.إن.إن“، وهي نقطة عيباء ترجع في جزء كبير منها إلى عدم وجود قوات أمريكية على الأرض في البلاد وسهولة نقل العديد من الأنظمة الأصغر التي تتدفق الآن عبر الحدود. إنها مخاطرة واعية ترغب إدارة بايدن في تحملها“.

ثم يقتبس المقال من مسؤول كبير في وزارة الدفاع قوله إنه ”بالتأكيد أكبر إمداد حديث لدولة شريكة في صراع“. وفي ذلك الوقت، ربما كان هناك حوالي ٣٠ بليون دولار من المساعدات العسكرية المرسله حتى الآن. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، من المحتمل أن يكون مجموع هذا المبلغ الذي ترسله الولايات المتحدة وحدها حوالي ١٠٠ بليون دولار. وخلص المقال إلى أن،

والمساعدات المقدمة إلى أوكرانيا إلى الخطوط الأمامية دائما". وفي نيسان/أبريل، قال يونا أومان المؤسس والرئيس التنفيذي لمنظمة "Blue-Yellow"، ومقرها في ليتوانيا والتي كانت تعقد اجتماعات مع وحدات الخطوط الأمامية وتزودها بالمساعدات العسكرية غير الفتاكة في أوكرانيا منذ بداية النزاع في عام ٢٠١٤، إنه قدّر في نيسان/أبريل أن ٣٠ إلى ٤٠ في المائة فقط من الإمدادات القادمة عبر الحدود قد وصلت إلى وجهتها المقصودة. بالتالي فإننا نتحدث عن بلايين الدولارات المحتملة من المعدات التي لا تصل إلى وجهتها المقصودة.

ويمضي المقال نفسه من شبكة "سي.بي.إس" إلى القول:

"إن مزيجا من الخطوط الأمامية التي تتبادل المواقع باستمرار مع قواتها التطوعية وشبه العسكرية الكبيرة في أوكرانيا جعل إيصال المساعدات العسكرية أمرا صعبا لأولئك الذين يحاولون التنقل في خطوط الإمداد الخطيرة إلى وجهتها. وأثار البعض مخاوف من دخول الأسلحة إلى السوق السوداء الأوكرانية التي انتعشت في الفساد منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١".

إذن، فليس هناك أمر جديد، وليس هناك ما يمكن أن يفاجئنا، بل إنه كان ينبغي أن نتأهب له. وإذ أمضي قدما سيرى أعضاء المجلس أننا كنا غير مستعدين لذلك بشكل مؤسف وأن ذلك كان متعمدا تقريبا. في ١ تشرين الثاني/نوفمبر نشرت صحيفة "واشنطن بوست" مقالا بعنوان "سباق الولايات المتحدة لتعقب الأسلحة الأمريكية في معمة الحرب في أوكرانيا" ذكرت فيه أن مراقبي الولايات المتحدة لم يفتشوا سوى ١٠ في المائة من الأسلحة شديدة الخطورة المرسلّة إلى أوكرانيا. ذلك أمر لا يصدق، إذ أنه كان في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد ظلوا يقولون مرة أخرى لأشهر بل لسنوات "سيطروا على تلك الأسلحة". ثم قالوا في تشرين الثاني/نوفمبر قبل أكثر من شهر بقليل: "حسنا، ربما راقبنا حوالي ١٠ في المائة منها" على الرغم من قولهم بأن إدارة بايدن تأمل في تحقيق مستوى معقول من الامتثال لقواعد الرقابة الأمريكية، لكنهم اعترفوا بأنها بالتأكيد لن تحقق نسبة ١٠٠ في المائة. وينبغي أن يكون ذلك مزعجا للجميع.

يتعرض دير ساعدنا في توصيل الملابس إليه للقصف يوميا تقريبا من قبل أوكرانيا. وبينما أركز على الأسلحة غير المشروعة أو الأسلحة التي تنقل إلى الأشخاص غير المقصودين بل حتى عندما تذهب إلى الأشخاص المعنيين فإنها لا تصل بالضرورة إلى الأماكن الصحيحة، حيث أنها تستخدم في الهجوم على المدنيين منذ عام ٢٠١٤. ومن الواضح أن ذلك مشكلة.

في حزيران/يونيه من عام ٢٠٢٢ نشر مقال في صحيفة الغارديان بعنوان "الأسلحة المرسلّة إلى أوكرانيا سينتهي بها المطاف إلى أيدي المجرمين على حد قول رئيس الإنتربول: يورغن ستوك يحث الأعضاء على التعاون في تعقب الأسلحة لأنها ستغرق الاقتصاد الموازي بعد انتهاء الحرب". وكان رئيس الإنتربول يقول ذلك على سبيل اليقين.

"يقول يورغن ستوك إنه ستغرق موجة من البنادق والأسلحة الثقيلة السوق الدولية بمجرد انتهاء النزاع. وحث الدول الأعضاء في الإنتربول، لا سيما تلك التي تزود بالأسلحة على التعاون في تعقب الأسلحة.

"بمجرد أن تسكت المدافع {في أوكرانيا} سيبدأ تدفق الأسلحة غير القانونية. إننا نعلم ذلك من مساح النزاع الأخرى الكثيرة، حيث يركز عليها المجرمون ونحن نتحدث الآن ...

"وتحاول الجماعات الإجرامية استغلال هذه الحالات الفوضوية علاوة على توافر الأسلحة حتى تلك التي يستخدمها الجيش والتي تشمل الأسلحة الثقيلة. وسوف تتوفر تلك الأسلحة في السوق الإجرامية وسوف تشكل تحديا. لا يمكن لأي بلد أو منطقة التصدي لها بمعزل عن غيرها لأن هذه الجماعات تعمل على مستوى عالمي ...

"لذلك يمكننا أن نتوقع تدفق الأسلحة في أوروبا وخارجها. ويجب أن يساورنا القلق وعلينا أن نتوقع تهريب هذه الأسلحة ليس إلى البلدان المجاورة فحسب، بل إلى قارات أخرى".

في آب/أغسطس، أنتجت شبكة "سي.بي.إس نيوز" فيلما وثائقيا ونشرت مقالا عن الفيلم الوثائقي بعنوان "لماذا ربما لا يصل الجيش

”الحرب بين روسيا وأوكرانيا تسمح بتدفق الأسلحة والمقاتلين إلى منطقة بحيرة تشاد، الأمر الذي يعزز قوة الجماعات الإرهابية“.

وبطبيعة الحال، رأينا، بعد حملة القصف والحرب التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على ليبيا، تدفق المقاتلين والأسلحة غير المشروعة إلى منطقة الساحل لزعة الاستقرار في أماكن مثل تونس وتشاد ومالي، بل حتى أبعد من ذلك في سورية. وينبغي أن يطلع أعضاء المجلس على مقال المؤلف سيمور هيرش الحائز على جائزة بوليتزر حول نقل المقاتلين من ليبيا إلى سورية. وبالتالي فإن ذلك يحدث بالفعل وفقا للرئيس النيجيري، حيث يحصل المتطرفون بالفعل على الأسلحة المنقولة من أوكرانيا.

أخيرا، فيما يتعلق بالمعلومات التي أعتمد عليها، يمكن لأعضاء المجلس أن يطلعوا على مقال رأي مثير للاهتمام مؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر، قبل يومين، في موقع The Hill الإلكتروني الذي يمكن الوصول إليه على الإنترنت في thehill.com بعنوان ”منع تهريب أسلحة الولايات المتحدة من أوكرانيا يشكل تحديا“. ويؤكد المقال مرة أخرى صعوبة، إن لم يكن استحالة، السيطرة على كل تلك الأسلحة. ويشير إلى التقرير الأول الذي نص على ضرورة الإشراف الدولي على ذلك. مع احترامي - وأنا أمريكي - فلن تفعل الولايات المتحدة ذلك. في الواقع، قبل يومين، وفي نفس اليوم الذي كتب فيه هذا، تم بالتصويت رفض مشروع قرار مقدم إلى لجنة مجلس النواب حول ما إذا كان سيتم مراجعة حسابات الأسلحة والتحويلات المالية إلى أوكرانيا. وقرر الكونغرس بالإيجاب أننا لن نراجع حسابات بلباين الدولارات من الأسلحة التي نرسلها إلى أوكرانيا. وبصفتي دافع ضرائب أمريكي يمكنني أن أقول إن ذلك لا يروق لي، ولكنني أعتقد أن مجلس الأمن، المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، ينبغي ألا يروق له ذلك. فمن يراقب الحراس هنا؟ إن مهمة مجلس الأمن أن يفعل ذلك. وإنني أحث المجلس على أن يفعل ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يؤسفني أن أقاطع، ولكن الوقت ينفد. فهل لي أن أطلب من السيد كوفاليك أن يختتم بيانه في أقرب وقت ممكن؟

”وقالت راشيل ستول، نائبة الرئيس لبرامج الأبحاث في مركز ستيمسون ومقره واشنطن: يجب على المسؤولين أيضا وضع خطط طويلة الأجل لضمان أمن فائض الأسلحة الأمريكية بمجرد انتهاء النزاع مع روسيا، مشيرة إلى تاريخ أوكرانيا بوصفها مسرحا لتهريب الأسلحة الصغيرة بعد الحرب الباردة“.

وقد ظل ذلك مرة أخرى مستمرا منذ عقود.

”إن التحديات في أوكرانيا تبين المخاوف الأكبر من كيفية استخدام الأسلحة المنتجة في الولايات المتحدة - بوصفها أكبر بائع للأسلحة في العالم - في جميع أنحاء العالم. ولطالما اشتكى المدافعون عن حقوق الإنسان من أنه بالرغم من توفر الأنظمة المصممة لمنع إساءة استخدام تلك الأسلحة، تمكن الشركاء الأجانب من استخدامها في بعض الأحيان ضد المدنيين في أماكن عديدة، بما في ذلك اليمن“.

ونحن نعلم ذلك. ففي اليمن استخدم السعوديون ذخائر الولايات المتحدة، بما فيها القنابل العنقودية لمهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية فضلا عن المواقع التاريخية المسجلة لدى اليونسكو منذ عام ٢٠١٥.

”كما وصلت معدات متطورة في أيدي الأعداء، الأمر الذي مكّن الدولة الإسلامية من عرض دبابات من طراز أبرامز بينما حلقت حركة طالبان بطائرات هليكوبتر من طراز بلاك هوك“.

وأكرر القول بأن ليس هناك مفاجأة في ذلك طالما أنه لم يبذل سوى القليل جدا من الجهد لإزائه.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر نشرت إذاعة صوت أمريكا الناطقة باسم الولايات المتحدة نفسها إلى حد ما، مقالا بعنوان ”الرئيس النيجيري: حرب أوكرانيا تتسبب في نقل الأسلحة والمقاتلين إلى حوض بحيرة تشاد“ نقلا عن الرئيس النيجيري الذي يشكو من أن هذا يحدث بالفعل. ويقول إن

قد أكدت مؤخراً حقيقة أن اتفاقيات مينسك لم تكن سوى تمويه لإعادة تسليح القوات المسلحة الأوكرانية.

ثم بدأ الغرب يقول إنه يجب ألا يترك أوكرانيا تخسر لأنها، بمجرد هزيمتها، ستزول عن الوجود كدولة مستقلة، على الرغم من أن روسيا لم تقل شيئاً من هذا القبيل. وهناك سبب آخر هو أن النزعة العسكرية والطموحات الإمبريالية للكرملين لم تقتصر على أوكرانيا وحدها وأن كيف حسب المزاعم كانت لا تدافع عن نفسها وحسب بل عن العالم الحر بأسره. لا تستحق هذه الأطروحة السخيفة حتى الرد. ومع ذلك، أصبح هذان السببان أساساً لحملة محمومة لتسليح أوكرانيا وتقديم الدعم العسكري غير المباشر لها. وذلك عندما بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو حربهم بالوكالة ضد روسيا حتى آخر أوكراني.

ومن المرجح ألا نجد أي دولة في التاريخ قد تلقت مثل هذا الدعم العسكري الهائل. وكما أفاد مركز الولايات المتحدة للسياسة الدولية، فإن الحجم الإجمالي للمساعدات العسكرية التي قدمتها واشنطن إلى كييف في الفترة من شباط/فبراير حتى مطلع تشرين الأول/أكتوبر وحدها بلغ ٤٠ بليون دولار. أضف إلى ذلك البلايين التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي وبريطانيا العظمى أو خصصوها بالفعل، وأصبح من الواضح أن الأسلحة والمساعدة العسكرية لأوكرانيا لمدة تقل عن عام واحد تكلف أكثر من الميزانيات العسكرية لغالبية دول الناتو. وبالإضافة إلى الأسلحة، تقوم الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بتزويد كييف أيضاً ببيانات استخباراتية، بما في ذلك باستخدام السوائل وتزويد الوحدات الأوكرانية بالاتصال بالإنترنت، إضافة إلى تدريبها وإرشادها. أضف إلى ذلك الآلاف - إن لم يكن عشرات الآلاف - من المرتزقة الأجانب وأفراد الشركات العسكرية الخاصة الذين لا نكتشف وجودهم إلا عندما نجد جثثهم أو نعترض الاتصالات اللاسلكية. وإذا أخذنا ذلك كله في الاعتبار، يبرز السؤال التالي: هل الأوكرانيون حقاً هم الذين يواجهون القوات الروسية في ذلك البلد؟ يمكن قول شيء واحد على وجه اليقين - لولا المساعدة الغربية لانتهت الأنشطة العسكرية في أوكرانيا منذ وقت طويل. حتى قادة نظام كييف المجرم يعترفون بذلك.

السيد كوفاليك (تكلم بالإنكليزية): نعم، سأختتمه الآن. غير أنني أود أن أكرر التعليقات التي أدلى بها الزميل الذي افتتح هذه الجلسة - فما يجب أن يحدث حقاً هو التوصل إلى نهاية تفاوضية لهذه الحرب، وهو ما أعتقد أنه ممكن. إننا نعلم أنه قد كان هناك على ما يبدو اتفاق في آذار/مارس أو نيسان/أبريل كان يمكن للجانبين التعايش معه. ويبدو أن بوريس جونسون من المملكة المتحدة طلب من زيلينسكي عدم التوقيع، ولكن يجب أن تكون هناك طريقة ما لإنهاء هذا النزاع الذي يجب أن ينتهي من خلال تسوية تفاوضية. وأحث مجلس الأمن مرة أخرى على العمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كوفاليك على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر مقدمي الإحاطات اليوم، ولا سيما السيد كوفاليك لأنه تطرق إلى أحد المواضيع التي دعت إلى عقد هذه الجلسة، وهو بالتحديد عواقب التهريب المتزايد للأسلحة التي تزود بها أوكرانيا إلى مناطق مختلفة من العالم على السلام والأمن الدوليين. كما دعونا إلى عقد هذه الجلسة حتى يتمكن أعضاء مجلس الأمن من تقييم تأثير استمرار الضخ الهائل للأسلحة الغربية إلى أوكرانيا على احتمالات إنهاء النزاع الأوكراني.

وكما تذكرون جميعاً، أصبح من الواضح بعد فترة وجيزة من بدء العملية العسكرية الخاصة، التي كان أحد أهدافها وقف عسكرة أوكرانيا، أن القدرة العسكرية للقوات الأوكرانية باتت تستنفد بسرعة لا بأس بها. لذلك فإن اللحظة التي سيتوقف نظام كييف فيها عن تشكيل تهديد لبلدنا تقترب بسرعة. إلا أن مثل هذا السيناريو لم يرق لشركائنا الغربيين السابقين. وليس هذا هو السبب في أنهم نفذوا انقلاباً غير شرعي في أوكرانيا في عام ٢٠١٤ وشجعوا النزعة القومية السافرة ورهاب روسيا وأعادوا تسليح الجيش الأوكراني بينما تظاهروا بمراقبة تنفيذ اتفاقيات مينسك. في الواقع، كان كل ذلك خدمة لخططهم الجيوسياسية لإضعاف روسيا. والمفارقة أن المستشار الألمانية السابقة أنغيلا ميركل

٢٣٤ مبنى سكني و ١٠٦ منازل خاصة، وكذلك ب ٣١ مرفقاً تعليمياً و ٩٢ من أعيان البنى التحتية. وأشدد على أن تلك لم تكن عواقب سقوط قذيفة دفاع جوي على مبان سكنية، كما درج حدوثه في عدد من المدن الأوكرانية، بل كانت نتيجة لضربات متعددة موجهة ضد أعيان مدنية ومنازل.

لا تتردد الوحدات المسلحة الأوكرانية في استخدام المدفعية التي يزودها الناتو بها لضرب المنشآت التي تخزن المواد الخطرة. ففي ٧ كانون الأول/ديسمبر، على سبيل المثال، شنت تلك القوات غارة على منشأة ستيرول الكيميائية في هورليفكا. وأصاب القذائف مستودع الكبريت الذي اشتعلت فيه النيران. إن اشتعال الكبريت ليس خطيراً، ولكن عندما يقترن بالماء يتشكل حمض الكبريتيك، مما قد يؤدي إلى هطول أمطار حمضية في ظل ظروف جوية معينة.

ومن بين الأسلحة التي يزود الغرب بها أوكرانيا، تستحق قاذفات صواريخ "هيمارس HIMARS" الأمريكية أن نفردها باباً. نحن نعلم على وجه اليقين - وقد أكدت ذلك كل من كييف وواشنطن بصورة غير مباشرة في مناسبات عديدة - أن الخبراء الأمريكيين يشاركون في تشغيل هيمارس. ويتم توجيه منظومة هيمارس HIMARS لإطلاق الصواريخ المتعددة، إلى الهدف بواسطة سواتل عسكرية أمريكية، ويقوم الجيش الأمريكي بتنسيق بيانات السواتل على الأرض، وتحمل إحداثيات دقيقة إلى برمجيات منظومة هيمارس والتحكم في الأداء. وقد اعترف ممثلوهم في كييف أنفسهم بأنه لا تحدث ضربة واحدة بمنظومة هيمارس من دون تنسيق مع الأمريكيين.

ويتم إخبارنا طوال الوقت بأن هذه أسلحة عالية التقنية وعالية الدقة، يزعم أنها تصيب أهدافها دائماً. فما هي إذن ما يسمى بالأهداف العسكرية في دونباس التي انتهى الأمر إلى ضربها بهذه الصواريخ التي أطلقت بموافقة واشنطن؟ وأقدم قائمة ببعض الأهداف فقط: روضة أطفال في سنيجني، ومدرسة للفنون في بريانكا، وفندق في كراسني لوش، ومركز للمتطوعين في ستيبانو - كرينك، ومسبح ومدرسة ومخبز في ستاخانوف، ومصحة في ألشيفسك، ومراكز ثقافية في

وبصرف النظر عن إطالة أمد حسرة نظام كييف العبثية وزيادة معاناة الأوكرانيين العاديين، ما هي العواقب الأخرى لأفعالنا نظرائنا الغربيين المناوئين لنا؟ إننا ندمر الأسلحة والذخيرة القديمة التي تعود إلى الحقبة السوفيتية في أوكرانيا بسرعة مقبولة. وبما أن عدداً قليلاً جداً منها قد تبقى، فإن الغرب يزود نظام زيلينسكي بالأسلحة الغربية الأكثر تطوراً، بما في ذلك منظومات الصواريخ والمدفعية بعيدة المدى. وهذه تستحق نقطة منفصلة، لأنها تجعل من الممكن للقوات المسلحة الأوكرانية استهداف المناطق المسالمة في دونباس التي لم تتمكن المدفعية الأوكرانية من الوصول إليها في السابق.

والأمثلة كثيرة. عممنا بالأمس في مجلس الأمن والجمعية العامة رسالة من منظمة للمجتمع المدني في دونيتسك تدعى "الحماية العادلة"، تقدم سرداً للقصف العشوائي للمناطق السكنية والمكتظة بالسكان. تظهر الوثيقة أن ما نشهده في دونيتسك في الأسابيع الأخيرة هو مذبح باستخدام الأسلحة الغربية. تحاول فرق الموت الأوكرانية، بتشجيع من الغرب، تسوية المدينة بالأرض بكل ما للكلمة من معنى. وهي تنفذ بكراهية شديدة ضربات عشوائية يومية على المناطق السكنية التي لا تحوي ولا يمكن لها أن تحتوي على أي أهداف عسكرية.

ووقع حادث قصف إجرامي آخر من هذا القبيل هذا الصباح. يتم ضرب الأماكن المزدحمة خلال ساعات الذروة، مما يؤدي إلى وقوع إصابات كبيرة ودمار. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر، على سبيل المثال، أصابت قذيفة مدفعية موجهة من طراز "M982 Excalibur" عيار ١٥٥ ملم مجمع دروجبا الرياضي، حيث توزع مياه الشرب على المدنيين. والسبب في ذلك هو أن أوكرانيا قطعت في شباط/فبراير الماضي مصدر المياه الوحيد عن دونباس. لكن زملاءنا الغربيين لا يلاحظون ذلك لأنهم حرموا شعب دونباس فعلياً من حقهم في حياة إنسانية كريمة منذ ثماني سنوات. ونأسف أيضاً لأن أعضاء الأمانة العامة لم تكن لديهم الشجاعة لإدانة قصف دونيتسك، حتى عندما ظلوا صريحين جداً بشأن الضربات التي شنت على أراضي أوكرانيا.

ومنذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل ٢٢ مدنياً في دونباس، معظمهم من سكان دونيتسك - وجرح ٨٣ مدنياً، ولحق أضرار ب

وبالطبع، نلاحظ بعناية جميع هذه الجرائم التي ارتكبتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وستكون هناك عواقب قانونية ملموسة على جميع المعنيين. ونقوم أيضا بتتبع وتدمير المعدات التي يقدمونها.

فهذه المعدات تتضاءل أيضا في المستودعات الغربية، ولهذا السبب، تحاول واشنطن وحلفاؤها مؤخرا العمل مع بلدان ثالثة، وشراء أسلحة ومعدات عسكرية منها وإعطائها لأوكرانيا. وقد اعترف بذلك مؤخرا كوليبا وزير خارجية أوكرانيا.

ويجب أن نقيم مدى قانونية هذا الأمر. فمن الواضح، أنه عندما تفعل البلدان الغربية ذلك، فإنها تنتهك الالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، التي تنص على حظر الصادرات إلى تلك المناطق التي يمكن أن تؤدي فيها هذه الصادرات إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني واشتداد النزاع. ومع ذلك، فإنها لم تتراجع، فيما يبدو، بسبب ذلك، بل تذهب إلى ما هو أبعد: ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تكلم الوزير بليكن عن استئناف تصنيع أنظمة قتال تعود إلى الحقبة السوفياتية في مصانع في شرق أوروبا من أجل توريدها بعد ذلك إلى نظام كييف. إن تنظيم تصنيع الأسلحة السوفياتية والروسية في هذه المصانع تقررته اتفاقات قانونية دولية تنص على الالتزام بعدم توفير هذه السلع بدون موافقتنا. وبعبارة أخرى، تدفع الولايات المتحدة حاليا تلك البلدان إلى انتهاك المعايير الأساسية لتحديد الأسلحة. وهذا مظهر آخر من مظاهر "النظام القائم على القواعد" السيئ السمعة، حيث تنتهك القواعد ذاتها القانون الدولي.

وهناك موضوع حساس ومهم آخر هو انتشار الأسلحة الموردة لأوكرانيا في جميع أنحاء العالم. ففي جلسة أيلول/سبتمبر بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9127)، حذرنا من خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين والمجرمين. وهذا ليس تخميننا منا. فهو بالأحرى تحذير - والشاغل الذي أثارته سلطات الشرطة في الدول الأوروبية التي تواجه مثل هذه المشاكل. وعلى سبيل المثال، تلقت الشرطة الفنلندية بيانات عملية حول أسلحة تم توريدها إلى كييف تقع في أيدي المجرمين في بلدها، وكذلك في السويد والدانمرك وهولندا. فأسلحة

نيجينيا دوفانكا وهيرسكي وباسينوفاتا، وكلية الزراعة في نوفوإدار. وكان من بين الأشخاص الذين أصيبوا أفراد يعملون في هذه الأماكن - أطباء ومعلمون ومتطوعون وخبازون - عشرات الأشخاص المسالمين الذين ماتوا بسبب الصواريخ الأمريكية. وهذا الإثنين، ضربت قذائف هيمار مبانى أكاديمية ومهجع معهد دونباس التكنولوجي الحكومي في مدينة ألشيفسك. وترد معلومات أكثر تفصيلا عن ذلك في رسالة المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من دونيتسك مقرا لها والتي قمنا بتعميمها.

فهل يمكن أن تكون هذه الضربات العديدة الموثقة ضد أعيان مدنية نتيجة خطأ أو حادث؟ من الواضح أنها تمثل المشاركة الواعية والمتعمدة للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في جرائم نظام كييف. ويتحمل البائعون الذين قاموا بتوريد هذه الأسلحة نفس المسؤولية الشخصية عن إيذاء المدنيين والضرر الذي لحق بالبنية التحتية الاجتماعية والمدنية كما يفعل مشغلو المدفعية الأوكرانية ومنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة.

ولا تقتصر المشاركة المباشرة للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في الأعمال العدائية في أوكرانيا على هذه الحقيقة: لدينا معلومات تفيد بأن القواعد الجوية الاستراتيجية الروسية في دياحيليفو وإنجاز تعرضت للهجوم باستخدام بيانات سواتل أمريكية. وجرى توجيه طائرات بدون طيار سوفيتية محدثة من طراز "تي يو -١٤١" معروفة باسم ستريج نحو أهدافها باستخدام النظام الساتلي العالمي الأمريكي لتحديد المواقع. وقد علق وزير الخارجية بليكن على ذلك، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة لم تشجع أو تمكن الأوكرانيين من مهاجمة الأراضي الروسية. وفي الوقت نفسه، قال الرئيس التنفيذي للشركة الأمريكية، رايتيون تكنولوجيز، السيد غريغوري هايز، صراحة ما يلي يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر:

"نحن نعمل مع الحكومة لتوفير معلومات استخباراتية في الوقت الحقيقي عن ساحة المعركة في أوكرانيا [بما في ذلك عند إطلاق القذائف]".

مساعدة الولايات المتحدة لأوكرانيا، أعلن النائب الديمقراطي جيرالد كونولي صراحة إنه يدعم الشفافية والمساءلة، ولكن ليس في الوقت الحالي، وهو على الأرجح أفضل مثال على رغبة المؤسسة الأمريكية في دعم تابعيها المخلصين بأي ثمن.

ولا نأمل أن نسمع أي شيء مشجع من شركائنا الغربيين السابقين اليوم. وكما هو متوقع تماما، سيحاولون جميعا تحويل التركيز، على سبيل المثال، إلى الادعاءات التي لا أساس لها حول عمليات التسليم العسكرية المزعومة من إيران إلى روسيا، والتي دحضناها مرارا وتكرارا. فالمجمع الصناعي العسكري في روسيا قادر على إنجاز أي مهام لديه من دون مساعدة أي أحد، في حين أن الصناعة العسكرية الأوكرانية غير موجودة أساسا وتعتمد بشكل كامل على الإنتاج العسكري الغربي. وإلى جانب ذلك، تتمتع الشركات الغربية بأرباح ضخمة من هذا الوضع، ولذلك من المؤكد أنها لن تتخلى عنه لمجرد إحلال السلام.

وختاماً، أود أن أدعو الذين يمكنهم أن ينظروا بموضوعية إلى المعلومات وأن يقيموا مرة أخرى بشكل واقعي المخاطر التي يشكلها استمرار الخطوات غير المنضبطة، التي تسلح نظام كييف، على السلام والأمن الدوليين اللذين يفترض أن يحافظ عليهما مجلس الأمن. وهذه المخاطر لا تتضاءل، بل إنها تتزايد، لأن الدول الغربية لا يبدو أنها تدرك أنها تسكب الوقود على النار التي قد تجتاح العالم بأسره.

السيدة هايمرياك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين على بيانتهما.

وسأنتقل إلى خمس نقاط قصيرة. أولاً، ندين حرب روسيا على أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة.

ثانياً، نؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. لأوكرانيا الحق في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن الحق السيادي في طلب وتلقي الدعم من الدول الأخرى في ممارسة هذا الحق. وستواصل النرويج الوقوف إلى جانب أوكرانيا.

الناتو التي كانت هلسنكي تأمل أن تساعد فنلندا في الدفاع عن نفسها تهدد الآن الحياة السلمية للمواطنين الفنلنديين.

وأود أن أذكر أن مسألة الأسلحة التي تسرق من المستودعات الأوكرانية أثرت لأول مرة منذ وقت طويل. وتشير التقارير الأخيرة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى أنهما اكتشفا في عام ٢٠٢٠ مخططاً يقوم فيه مواطنون أوروبيون بتسليم أسلحة بشكل غير قانوني من أوكرانيا إلى مناطق النزاع في أفريقيا والشرق الأوسط. وركز المخطط على الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الدبابات، التي لا يمكن أن تأتي إلا من مستودعات الجيش. وبالطبع، كانت واشنطن والعواصم الأوروبية تدرك ذلك جيداً، لكن ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا كان أكثر أهمية بالنسبة لها. لقد خرج الوضع عن السيطرة لدرجة أن أسلحة كييف تظهر الآن في السوق السوداء، ليس في أوروبا فحسب، ولكن أيضاً في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقد اقتبس السيد كوفاليك اليوم من رئيس نيجيريا بهاري قوله إن النزاع الأوكراني هو مصدر رئيسي للأسلحة لإرهابيي بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد. فلماذا لا يجري التحقيق في هذه الحالات الفظيعة للاتجار عبر الحدود بالأسلحة غير المشروعة، والتي يشارك فيها مسؤولون أوكرانيون فاسدون - كما يفعل مسؤولون أوروبيون وأمريكيون بوضوح؟ أليس هذا تهديداً مباشراً للسلام والأمن الدوليين ينبغي للمجتمع الدولي أن يولييه اهتماماً؟

وينطبق الشيء نفسه أيضاً على المليارات فيما يسمى بالمساعدة - للأغراض العسكرية والإنسانية - إلى كييف، التي لا يزال جزء كبير منها في جيوب الأشخاص المعنيين. ونحن نعرف عن مناقشات هذا الموضوع في البرلمانات الأوروبية والكونغرس الأمريكي، لكننا نرى أيضاً أن النخب الحاكمة هناك تسكت بشكل أساسي أي معارضة عندما تدعو الحاجة إلى مراجعة دقيقة لكل دولار أو يورو يتم إرساله إلى أوكرانيا على حساب دافعي الضرائب الغربيين. وفي سياق جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ حول مشروع القانون الذي يجيز مراجعة

استمعنا إلى السرد المروع من وكيل الأمين العام غريفيث بشأن العواقب المروعة للحرب الروسية ومخاوفه العميقة بشأن آثار الهجمات الروسية المنهجية على البنية التحتية الحيوية والمراكز المدنية في أوكرانيا، لا سيما قبل فصل الشتاء. ورأينا للتو المزيد من التقارير من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الفظائع المحتملة ضد المدنيين التي ترتكبها روسيا.

وبالنظر إلى موضوع هذه الجلسة، فإن المفارقة هي أن روسيا تشن هذه الحرب، بما في ذلك بأسلحة مصدرها إيران، في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ومن شبه المؤكد أنها تسعى إلى الحصول على أسلحة من دول أخرى خاضعة لجزاءات الأمم المتحدة، مثل كوريا الشمالية، مع تضائل مخزوناتنا.

ونلاحظ أنه على الرغم من النداءات المدوية في المجلس مرة أخرى يوم الثلاثاء من أجل وقف إطلاق النار والسلام والحوار والدبلوماسية، زاد الرئيس الروسي يوم الأربعاء من عناده، مؤكداً أن الغزو سيستمر وأنه سيطول أمده. كما أعاد التأكيد على الطابع الإمبريالي الجديد للحملة، مدعياً أنه، على عكس بطرس الأكبر، جعل بحر آزوف بحراً روسيا داخلياً.

وفي مواجهة جهود روسيا الحديثة للاستيلاء على أراضي أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، ولتجريد أبناء شعبها من إنسانيتهم وقتلهم وإخضاعهم، ليس أمام أوكرانيا خيار سوى ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها. إذا لم تقم بذلك، فإنها ستزول. وإذ واجهنا موقفاً مماثلاً، فسنفعل جميعاً نفس الشيء. وبسبب التصميم العميق على الحياة، فإن أوكرانيا تنتصر.

إن المملكة المتحدة فخورة بالدعم الذي تقدمه للشعب الأوكراني في مواجهة ذلك العدوان: الدعم الدفاعي والإنساني والمساعدة لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية التي دمرتها الهجمات الروسية.

ويمكن لروسيا إنهاء هذه المعاناة على الفور من خلال وقف الهجمات ضد أوكرانيا، بما في ذلك على مرافق البنية التحتية الوطنية

ثالثاً، تشكل حرب روسيا ضد أوكرانيا انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. فهو انتهاك للمبادئ الأساسية التي قامت عليها المنظمة، وهي المساواة في السيادة بين أعضائها وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويجب على روسيا الالتزام بالقانون الدولي، ولا بد لها أن توقف حربها العدوانية الآن.

رابعاً، نشعر بالجزع إزاء الزيادة مؤخراً في الهجمات الروسية على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وتُظهر الموجات الهائلة من الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على أوكرانيا بوضوح تجاهل روسيا الكامل للمعاناة الرهيبة التي تسببها لملايين الأشخاص. فبالإضافة إلى التسبب في وقوع إصابات، دمرت تلك الهجمات التي تتم عن الاستخفاف عدداً كبيراً من منشآت الطاقة، تاركة سكان أوكرانيا يتجمدون برداً في منتصف الشتاء. والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون في وضع ضعيف بشكل خاص. ويجب توفير الحماية لهم.

خامساً، فيما يتعلق بنقل روسيا للأسلحة الفتاكة من إيران، نذكر بأن جميع الدول ملزمة باحترام القيود الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). واستخدام هذه الطائرات المسيّرة هو إضافة أخرى إلى قائمة التجاهل الروسي التام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن نفسه الذي تنبؤاً روسيا فيه مقعداً بوصفها عضواً دائماً.

أخيراً، إن روسيا هي التي تتسبب في تدفق السلاح إلى أوكرانيا. وهي تفعل ذلك من خلال حربها غير القانونية ضد أوكرانيا. لقد مر ما يقرب من عام على الغزو العدواني الروسي. ولم يفت الأوان بعد لكي تفعل روسيا الشيء الصحيح: احترام ميثاق الأمم المتحدة وسحب جميع القوات والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي من خلال الحوار والجهود الدبلوماسية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها.

سأتوخى الإيجاز لأننا ناقشنا الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا قبل ثلاثة أيام تحديداً (انظر S/PV.9208). وخلال تلك الجلسة،

أسوأ الإحصاءات الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. كما أننا لا نزال ندرك تماما الخطر الذي يلوح في الأفق لوقوع كارثة نووية حيث أن سلامة محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء تُنتهك باستمرار.

وبعيدا عن أوكرانيا، كانت الحرب عاملا محفزا لمستويات غير مسبقة من أزمات الطاقة والغذاء والأزمات المالية على مستوى العالم، والتي تعرقل قدرة العديد من الدول النامية على التعافي من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا العالمية، مما زاد من تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعديد من المجتمعات البعيدة عن مسرح الحرب.

ولا يزال من مصلحتنا المشتركة إنهاء الحرب وأثر الدمار الذي تخلفه في طريقها. ولذلك، نرى أن شاغل المجتمع الدولي ينبغي أن يكون الوقف الفوري للأعمال العدائية العسكرية، والذي يمثل أحد جوانبه الرئيسية في الانسحاب غير المشروط للقوات الروسية من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. ونكرر دعوتنا للاتحاد الروسي إلى إنهاء عدوانه على أوكرانيا واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية، بما يتماشى مع قواعد ومبادئ القانون الدولي.

وبينما يبدو أن الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب قد استعصت على المجتمع الدولي، يجب أن نظل ثابتين ومتحدين في جهودنا لتيسير إجراء حوار سياسي مع ضمانات موثوقة لمعالجة الشواغل الأمنية لكلا الطرفين. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة، بحكمته الدائمة، عدة طرق للتسوية السلمية والتي تعد بتحقيق تطلعاتنا الحالية والجماعية للسلام في أوكرانيا إذا تم الاضطلاع بها بالتزام حقيقي وتصميم أكبر من جانب الأطراف المتحاربة وجميع أصحاب المصلحة. ويجب أن نسلك طريق الحوار، لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع.

أخيرا، نحث الأطراف على التمسك بقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما شرطي التمييز والتناسب، لتجنب إلحاق ضرر لا داع له بالمدنيين والبنية التحتية المدنية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسيد كوفاليك على إحاطتهما.

الحوية والمدنيين الأبرياء، وسحب جميع قواتها الموجودة بشكل غير قانوني في أوكرانيا. ونرحب بمبادرة أوكرانيا من أجل سلام عادل ومستدام ونؤيدها. ونشارك مرة أخرى المجتمع الدولي في دعوة روسيا إلى الالتزام بالمثل بالحوار الهادف والمفاوضات المجدية على أساس إعمال حقوق أوكرانيا بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وقد أحاط وفد بلدي علما أيضا بالمعلومات التي قدمها ممثل المجتمع المدني، السيد دانيال كوفاليك.

أبدأ بياني بالتأكيد مجددا على التزام غانا الكامل والثابت بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وأؤكد حق أوكرانيا الأصل في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي العرفي، المدون في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد بُني استقرار نظامنا الدولي بعناية على القواعد الراسخة للعلاقات بين الدول، ومن بينها الحظر الأساسي على استخدام القوة من جانب دولة ضد أخرى. وتقوض أي أعمال مناقضة لذلك، كما شهدنا في حالة الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، المبادئ الأساسية للقانون الدولي وقيم ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين.

وخلال الأشهر التسعة الماضية، نشرت أوكرانيا قدراتها العسكرية والاستراتيجية في تأكيد حقها الأصل في الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلح للاتحاد الروسي وفي مسعى شجاع للحفاظ على مصالحها الوطنية. ولا يوجد حظر على هذا العمل، كما أن قواعد القانون الدولي أو الميثاق لا تحظر توريد الأسلحة التقليدية إلى دولة تتعرض لهجوم مسلح من دولة أخرى.

ومما يؤسف له أن الحرب جاءت بتكلفة كبيرة من الدمار والضرر والخسائر في الأرواح. فيمرور كل يوم من الهجمات الصاروخية، تستمر حصيلة الضحايا المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحوية في أوكرانيا في التفاقم حيث تسجل الأمم المتحدة بعضا من

وتدعو الصين المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مضاعفة جهوده لتشجيع محادثات السلام وإيجاد مناخ موات لعودة الأطراف المعنية إلى المفاوضات وتهيئة الظروف للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

وقد أكد الرئيس شي جين بونغ، خلال اجتماعاته الأخيرة مع قادة عدة دول بشأن مسألة أوكرانيا، أنه لا يوجد طرف منتصر في النزاعات والحروب وأن هذه المسألة المعقدة ليس لها حل بسيط. وفي ظل الحالة الراهنة، ترى الصين أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا على الجبهات الأربع التالية.

أولاً، يجب أن ندعم معا جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الأوكرانية، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تتحلى بالحكمة وتمارس ضبط النفس وتجري اتصالات مباشرة فيما بينها في أقرب وقت ممكن من أجل تهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات.

ثانياً، يجب أن نرفض بشكل جماعي استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، ونؤكد من جديد أنه لا ينبغي أبداً استخدام الأسلحة النووية وأنه لا ينبغي أبداً خوض حرب نووية من أجل منع حدوث أزمة نووية في القارة الأوروبية الآسيوية.

ثالثاً، يجب أن نبذل جهوداً مشتركة لتحقيق الاستقرار في السلسلة الصناعية وسلسلة الإمداد على الصعيد العالمي والحيلولة دون انقطاع التعاون الدولي في مجالي الطاقة والغذاء والمجال المالي، وهو ما قد يقوض الانتعاش الاقتصادي العالمي، لا سيما الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلدان النامية.

رابعاً، يجب أن نقدم معا الإغاثة الشتوية للمدنيين في المناطق المتضررة من الأزمة. ويتعين علينا أن نحسن الحالة الإنسانية في الميدان ونمنع حدوث أزمة إنسانية أوسع نطاقاً.

وستواصل الصين التمسك بالموضوعية والحياد وستعمل مع جميع الدول المحبة للسلام في العالم للاضطلاع بدور بناء في التسوية السلمية للأزمة الأوكرانية.

تستمر الأزمة الأوكرانية منذ ما يقرب من ١٠ أشهر حتى الآن، وقد تدفقت كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة إلى البلد. وتبدو حياة البشر هشة جداً أمام فوهات البنادق. وقد تكبد الجانبان خسائر فادحة وعانيا من صدمات هائلة أثناء القتال، فيما تحمل الناس العاديون العبء الأكبر لذلك. وذكرت السيدة ناكاميتسو في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9127) أن تدفق الأسلحة على نطاق واسع إلى المناطق المتضررة من النزاع يثير الشواغل بشأن احتمال تحويل مسارها. وقد أعادت السيدة ناكاميتسو التأكيد على تلك النقطة في إحاطتها اليوم.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، أشار الإنتربول أيضاً إلى أن الأسلحة الموجهة إلى أوكرانيا قد ينتهي بها المطاف في السوق السوداء لتقع في أيدي المجرمين. ومما يؤسف له أن تلك التحذيرات تحققت بالفعل. فهناك تقارير تفيد بأن بعض الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط وأفريقيا قد حصلت، عبر قنوات غير مشروعة، على أسلحة وذخائر متدفقة من أوكرانيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً لتلك المسألة ويتخذ تدابير وقائية.

ومن منظور طويل الأجل، قد يشكل المخزون الكبير من الأسلحة والذخائر والمتفجرات على الأراضي الأوكرانية مخاطر أمنية في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وأفغانستان والعراق والصومال من بين البلدان التي عاشت تجارب مؤلمة في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالمسألة الأوكرانية، فقد دعت الصين دائماً إلى وقف الأعمال العدائية وإجراء الحوار ومحادثات السلام. وتؤكد الصين، منذ بداية الأزمة، على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج منها. ولن يؤدي إغراق ساحة المعركة بالأسلحة والزيادة المستمرة في فئات ونطاق الأسلحة المنشورة إلا إلى تفاقم الخلاف القائم وإطالة أمد النزاع وتضخيمه. والناس العاديون هم من يدفعون ثمننا باهظاً. وقد أظهرت الحقائق أن حل الأزمة من خلال الحوار والتفاوض هو السبيل الوحيد لتقليل الخسائر بشكل فعال والمساعدة في استعادة السلام في أوكرانيا وأوروبا قاطبة.

الحصول على الإمدادات بأي وسيلة، بما في ذلك في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ومن الموثق جيدا أنها تستخدم طائرات قتالية بدون طيار مدتها بها إيران. وهي تواصل استخدامها في إطار استراتيجيتها المتمثلة في الاستهداف الممنهج للسكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا. وندعو الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى التحقيق في عمليات النقل تلك - وفقا للتكليف المنوط بها - لأنها تشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتقديم تقرير في هذا الصدد إلى مجلس الأمن.

وستواصل فرنسا تقديم الدعم العسكري إلى أوكرانيا ما دام العدوان الروسي مستمرا، فضلا عن تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية والسياسية. وإذا أرادت روسيا وقف عمليات نقل الأسلحة التي تشجعها الآن، فإن الحل بسيط ويمكن العثور عليه في الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس. وهو أن روسيا يجب أن توقف فوراً جميع عملياتها العسكرية في أوكرانيا. وعليها أن تنسحب من أراضي أوكرانيا وتحترم حدودها المعترف بها دولياً.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكامييتسو على إحاطتها. وقد استمعنا بعناية أيضاً إلى ملاحظات السيد كوفاليك.

عندما نظر المجلس آخر مرة في مسألة نقل الأسلحة في سياق النزاع في أوكرانيا قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.9127)، أعربنا عن قلقنا من أن خطر عمليات نقل الأسلحة تلك سيتضاعف إذا كان الجانبان عازمين على تحقيق نصر عسكري وحينها سيطول أمد النزاع. ومما يؤسف له أن احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لم تشهد تقدماً ملحوظاً في الأشهر التي فصلتنا عن الجلسة السابقة. ومع ذلك، كانت هناك إشارات على اتساع نطاق الإقرار بأن المحادثات هي الطريق الحتمي إلى تحقيق سلام دائم. ودولة الإمارات العربية المتحدة ثابتة في اعتقادها بأنه ببساطة لا يوجد حل عسكري للحرب. ولا بد أن تأتي النهاية المستدامة للنزاع عن طريق المفاوضات.

ونظراً لذلك، وفي ظل استمرار الحرب، يجب أن نخفف من المخاطر المصاحبة. ومن الأهمية بمكان في جميع النزاعات العسكرية

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى، نريدنا روسيا أن نصدق أن أوكرانيا هي من تشن الحرب، بتشجيع من الولايات المتحدة وأوروبا. بيد أن روسيا هي من غزت أوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير في تحد للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد كانت روسيا هي من بدأت الحرب بالاعتداء على جارتها من جانب واحد، وروسيا هي التي اتخذت قرار مواصلة الحرب وتصعيدها كل يوم على مدار الأشهر التسعة الماضية. ودعونا لا نخلط أوراق المسؤوليات لتضيع هوية المعتدي والمعتدى عليه. فروسيا وحدها هي المسؤولة عن تدهور الحالة الإنسانية. وقد نقل لنا السيد غريفيث يوم الثلاثاء التدايعات الكارثية للنزاع في ذلك الصدد (انظر S/PV.9208).

وتواصل فرنسا تزويد الشعب الأوكراني بكل ما يحتاجه من دعم لممارسة حقه في الدفاع المشروع عن النفس والحفاظ على حريته وسيادته واستقلاله. وهي تفعل ذلك من خلال تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، على الصعيدين الوطني والأوروبي، لا سيما من خلال مرفق السلام الأوروبي. وهذا خيار واع: فأوكرانيا تكافح أيضاً للدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهي السلامة الإقليمية وحرمة الحدود واستقلال الدول وسيادتها وحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإدانة الحروب العدوانية. ووحده احترام تلك المبادئ يمكن أن يضمن السلام.

ويشكل اتخاذ الجمعية العامة للقرار المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة" في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (قرار الجمعية العامة دإط-٤/١١) دليلاً آخر على عزلة روسيا. وأشار الرئيس زيلينسكي إلى ذلك من خلال وضع المبادئ المذكورة أعلاه في صميم خطته للسلام المؤلفة من ١٠ نقاط. ورداً على ذلك، لم تقدم روسيا شيئاً سوى مواصلة قصفها العشوائي للهياكل الأساسية المدنية والسكان المدنيين في أوكرانيا. ونرحب بخطة السلام ونقف على أهبة الاستعداد لمساعدة أوكرانيا في بناء سلام عادل ودائم.

إن روسيا لا تتردد في انتهاك القانون الدولي بالاعتداء على دولة أخرى وشراء الأسلحة بصورة غير مشروعة. وهي تسعى، في ظل تضائل مخزوناتهما وما تواجهه من صعوبات كبيرة في الميدان، إلى

بين من يبذلون ما في وسعهم لمساعدة أوكرانيا والأوكرانيين. فنحن نساعد بلدا يتعرض وجوده ذاته للتهديد على المقاومة والتخلص من حرب لم يخترها.

والقانون الدولي واضح وضوح الشمس. فلبلد الذي يتعرض للهجوم كل الحق في الدفاع عن نفسه، بموجب المادة ٥١ من الميثاق. وأوكرانيا تتعرض للهجوم منذ ١٠ أشهر، وهي ببساطة تدافع عن نفسها. وقد تعرضت سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي للاعتداء، مما يجعل الدفاع عن النفس ليس حقا طبيعيا فحسب، بل ضرورة وجودية أيضا. لذلك فإن من يساعدون أوكرانيا، بأي طريقة قانونية وعلمية، فإنهم يساعدون، ليس فقط أمة محتاجة، بل أمة في خطر وأمة تحت التهديد. كما إنهم يتمسكون بالقانون ويحمون الميثاق. ولذلك، فإن المسألة هنا ليست الوسائل التي يتم توفيرها لأوكرانيا لمقاومة العدوان. وفي الواقع، وكما طلب منا أن نتكلم عن الأسلحة الفتاكة، إن المسألة الحقيقية والمقلقة للغاية هي إرسال إيران طائرات موجهة عن بعد فتاكة إلى روسيا، في انتهاك صارخ للفقرة ٤ من المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد، التي تم إنكار وجودها في بادئ الأمر والاعتراف بها لاحقا، والتي أرسلتها إيران واستخدمتها روسيا لمهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع أنحاء أوكرانيا، هي السؤال الحقيقي الذي يتطلب إجابة واضحة. إننا نتوقع من الأمين العام أن يقدم تقريرا كاملا عن هذه المسألة، في أقرب وقت ممكن، وفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد ذكرنا من قبل ونريد أن نكرر مرة أخرى أنه بدلا من إساءة استخدام وقت وموارد مجلس الأمن بعقد جلسات مثل هذه الجلسة، ينبغي لنا أن نركز على المسائل الحقيقية. ففي الوقت الذي نتكلم فيه، تتسبب الهجمات الروسية في وقوع إصابات وتدمير البنية التحتية المدنية، ولا سيما نظام إمدادات الطاقة، مخلفة ملايين الأشخاص من دون إمكانية حصول على الكهرباء أو التدفئة أو المياه وتعاقب الجميع من دون تمييز، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. إن الذين لا يحترمون القانون يجب أن يواجهوا العواقب. يجب محاسبة من يرتكبون جرائم.

أن نحافظ على الأسلحة أثناء نقلها وتخزينها ونشرها حتى لا تقع عن غير قصد في أيدي الأثمة، لا سيما أيدي الجماعات الإرهابية.

وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة في ذلك الصدد بالإعلانات عن الجهود المبذولة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بعمليات نقل الأسلحة، والتي تشمل خططا مصممة خصيصا لنقل منظومات الأسلحة عالية التقنية والبرامج الإقليمية لتعزيز قدرات مكافحة الاتجار في المنطقة. وكذلك نرحب بغيرها من المبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة فيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا. ويتطلب حجم ونوع الأسلحة المستخدمة في هذه الحالة مزيدا من اليقظة والشفافية. ونؤيد نداءات مثل تلك التي وجهتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح اليوم، من أجل اتخاذ تدابير فعالة لتحديد الأسلحة.

إن الحرب ليست غير إنسانية وتسبب معاناة لا توصف فحسب، بل إنها كذلك محفوفة بعواقب غير مقصودة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين والتزام تجاه الأوكرانيين والشعوب في جميع أنحاء العالم. وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، دعم وتسهيل الوساطة وتدابير بناء الثقة لخفض التصعيد، ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على المعلومات التي قدمتها.

ظللنا نشير باستمرار، منذ بداية الحرب، إلى جانب أساسي جدا من جوانب الحرب في أوكرانيا: وهو إنها حرب اختيارية وعمل عدواني ضد بلد آخر وانتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وكل شيء آخر نسمعه أو نقوله عن التطورات في أوكرانيا مستمد من ذلك. ونتيجة لذلك، دافعت أوكرانيا عن نفسها، منذ اليوم الأول، وقاومت ودحرت المعتدي ودعت العالم إلى تقديم المساعدة. ومساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها من حرب وحشية واجب أخلاقي. كما إنها ضرورة أمنية أساسية، لأن تصرفات روسيا تقوض بشكل خطير الأمن والاستقرار الأوروبيين والعالميين. وتعتز ألبانيا بأن تكون من

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية، ناكاميتسو، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

إننا نعلم جميعاً أن الأفعال تتكلم بصوت أعلى من الكلمات. ولكن قبل أن نناقش أعمال روسيا، لنناقش كلمات روسيا هنا في مجلس الأمن اليوم. فما زال يحير وفد بلدي أننا جميعاً أتينا مرة أخرى إلى هذه القاعة لنكرس اهتمامنا لحكايات روسيا الخيالية. ففي خضم حربها العدوانية على جارتها، أوكرانيا - وعلى الرغم من ذلك - أهدرت روسيا ساعات لا تحصى من وقت المجلس على قتال قذرة خيالية في أوكرانيا، وهو ادعاء دحضه مراراً مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاع الروس وقتاً في أسلحة بيولوجية خيالية، يفترض أنها ستسلم إلى جيران أوكرانيا القريبين على أجنحة الطيور والخفافيش - وهي ادعاءات رفضها المجلس والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتستخدم روسيا مثل هذه القصص والكلمات لمحاولة صرف انتباهنا عن عدوانها. فعلى سبيل المثال، تدعي روسيا أن قواتها لا ترتكب فظائع، في حين أن هناك مجموعة من التقارير الموثوقة من مجموعة واسعة من المصادر تفيد بأن أفراد قواتها ارتكبوا عمليات اغتصاب وتعذيب وإعدام بإجراءات موجزة في أوكرانيا.

لم تأت روسيا إلى هنا اليوم لتقديم لنا أي حلول ذات مصداقية، وهذه ليست اتهامات ذات مصداقية. ما نراه هو أن روسيا، المحبطة في ساحة المعركة، لجأت إلى تدمير البنية التحتية الحيوية للطاقة في أوكرانيا عن بعد، مما تسبب في معاناة هائلة للمدنيين، كما سمعنا قبل ثلاثة أيام فقط، فيما تتحدى دعوة المجتمع الدولي لإنهاء عدوانها.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن روسيا لديها الجرأة لتطالب اليوم في المجلس بأن يراقب المجتمع الدولي من مقاعد المتفرجين بينما تسعى موسكو إلى تدمير دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة. والمساعدة الغربية لأوكرانيا، في مواجهة الغزو الروسي الوحشي غير القانوني، ليست هي المشكلة هنا. إن المشكلة هي الغزو الروسي نفسه. وهذه هي السمة الوحيدة المشتركة بين جميع الأفكار الخيالية والكلمات الروسية: العثور على أي إلهاء، مهما كان بغياً أو زائفاً بشكل

ولذلك، أود أن أختتم بياني بالقول أن لا شيء - ناهيك عن الرواية الكاذبة المفرطة الاستخدام والمبتذلة - يمنع أي شخص من رؤية الواقع الرهيب في أوكرانيا والجرائم التي ترتكب هناك، وقبل كل شيء، الحاجة إلى التضامن الكامل مع أوكرانيا ومقاومتها وحقوقها في تقرير سياساتها واختيار أصدقائها ومستقبلها.

السيدة تورويتش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام، ناكاميتسو، والسيد كوفاليك على إحاطتهما.

إننا نلاحظ بقلق بالغ الضرر المدمر الذي تسببه الحرب لأرواح الأوكرانيين، فضلاً عن حق أوكرانيا المشروع في السيادة والسلامة الإقليمية والأمن الإقليمي والدولي. وإذ يناقش مجلس الأمن سير الحرب، كما فعلنا مراراً، بما في ذلك قبل يومين (انظر S/PV.9208)، يجب علينا أن نكرر نداءنا ببذل كل جهد ممكن لوقفها. ويجب علينا أن نكون أكثر استجابة لولايتنا الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين بصورة شاملة. إننا نقر بالمسؤولية الثقيلة التي يجب أن تتحملها أوكرانيا في الدفاع عن حدودها المعترف بها دولياً. وعلى الرغم من أن التجنيد الإلزامي للجيش وتدريبه وتجهيزه في أوقات الحرب أمر متوقع، لا مناص من أن يكون لانتشار الأسلحة تأثير كبير، لا في البلد الذي يشهد نزاعاً فحسب، بل وخارجه أيضاً.

إننا نواجه أزمة عالمية متعددة الجوانب ناتجة عن الحرب في أوكرانيا. وإلى جانب حجم انعدام الأمن الغذائي، الذي يهدد البلدان النامية على وجه الخصوص والنظام المتعدد الأطراف الأكثر تعقيداً، يجب علينا أن نتحرك الآن للتصدي على وجه السرعة للانتشار غير المسبوق للأسلحة. ولا يمكن التصدي لأي من هذه التحديات بفعالية مع احتدام الحرب. فخطوة أولى وأكثر فعالية، يجب أن تنتهي الحرب. ولذلك، تدعو كينيا إلى بذل جهود محددة ومستدامة للتوصل إلى ترتيبات لتحقيق الحد الأدنى من خفض التصعيد وتجنب الاشتباك، مع إنشاء قنوات للحوار تؤدي إلى الاستقرار.

وأخيراً، ندعو مرة أخرى إلى وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سياسية تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

الولايات المتحدة بهدف تشويه سمعة أوكرانيا بشكل زائف والسعي إلى إضعاف الدعم الدولي لدفاع أوكرانيا عن نفسها.

وقد التزمت الحكومة الأوكرانية بحماية وحصر المعدات الدفاعية المنقولة على النحو الملائم. ومن المهم أن نذكر أنفسنا بأن تلك المعدات حيوية للدفاع عن أوكرانيا، ومن ثم فإن لدى أوكرانيا حافزا قويا لحمايتها. ونرحب بتشكيل الحكومة الأوكرانية، في صيف هذا العام، لجنة لتعزيز رصد المعدات العسكرية المتبرع بها.

ونواصل العمل عن كثب مع شركائنا في الحكومة الأوكرانية لضمان استمرار استخدام جميع المساعدات وحمايتها على النحو السليم، بينما تدافع أوكرانيا عن سيادتها وسلامة أراضيها ضد العدوان الروسي المستمر. إن مساعدة أوكرانيا على الاحتفاظ بأراضيها السيادية واستعادة السيطرة عليها عامل مهم في الحد من التحويل غير المشروع المحتمل من قبل القوات الروسية أو وكلاء روسيا أو الجماعات الإجرامية أو المنظمات الإرهابية أو غيرها من الجهات من غير الدول لوجهة تلك المعدات.

وقد نشرت حكومة الولايات المتحدة، اتساقا مع التزامها بالمسؤولية الجسيمة عن الحماية من تحويل الوجهة، في تشرين الأول/أكتوبر خطة الولايات المتحدة لمكافحة التحويل غير المشروع لوجهة أسلحة تقليدية متقدمة معينة في أوروبا الشرقية. وهذا نهج شامل للحكومة بأكملها يقوم أيضا على إشراك حلفائنا وشركائنا. وفي حين أنه أعلن عن الخطة حديثا، إلا أنها ليست جديدة. فنحن نعمل على معالجة خطر التحويل منذ فترة طويلة قبل شباط/فبراير الماضي، وذلك بالتعاون الوثيق مع حلفائنا وشركائنا الرئيسيين. وللخطة ثلاثة محاور عمل رئيسية: أولا، العمل مع السلطات الأوكرانية لرصد ومراقبة الأسلحة الحساسة والخطيرة؛ وثانيا، تعزيز مراقبة الحدود داخل أوكرانيا وحولها؛ وثالثا، تعزيز القدرة على إنفاذ القانون في البلدان المجاورة.

وبينما تستثمر الحكومة الروسية بكثافة في نشر المعلومات المضللة لتبرير وصرف انتباه المجتمع الدولي عن حرب روسيا غير المبررة ضد أوكرانيا، فإننا وحلفاءنا لا نزال ملتزمين بشدة بدعم أوكرانيا

واضح، لمحاولة تحويل تركيزنا عن المعاناة الهائلة التي لا داعي لها التي تسببت فيها روسيا، ولا تزال تسببها، لشعب أوكرانيا.

إن روسيا هي التي دعت بخبث إلى عقد جلسة اليوم، مدعية وجود مؤامرة غير مشروعة لنقل الأسلحة من أوكرانيا، في حين أن روسيا، كما لاحظ آخرون من الجالسين حول الطاولة، هي المتواطئة في نقل إيران غير القانوني للطائرات المسيرة إلى روسيا، في انتهاك للمرفق بآء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتواصل روسيا استخدام الطائرات المسيرة الإيرانية في حربها ضد أوكرانيا والهجمات ضد البنية التحتية المدنية والمدن، مما أدى إلى مقتل مدنيين.

وأود أنؤكد بوضوح: لم نر أي دليل موثوق به على تحويل وجهة أي عتاد قدمته الولايات المتحدة. ولم نسمع اليوم أي دليل موثوق على ذلك التحويل في المجلس. ومن المؤكد أننا سنراجع الأدلة الداعمة لتلك الادعاءات، سواء جاءت من رئيس دولة أو مسؤول عن إنفاذ القانون الدولي، إذا تم تقديمها. وسنفعل ذلك لأن الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد مسؤوليتها عن حماية تكنولوجياتها الدفاعية وذات الاستخدام المزدوج ومنع تحويلها.

وفي الوقت نفسه، تلتزم الولايات المتحدة بمواصلة دعم شعب أوكرانيا في دفاعه عن بلده وحرته. ونحن لا نخفي ذلك الدعم. وكما قال آخرون، فإن لأوكرانيا كل الحق في الدفاع عن نفسها، ولدينا كل الحق في مواصلة دعمنا الطويل الأمد للدفاع عنها.

وعلى الرغم من أننا لم نر أي دليل موثوق على قيام أوكرانيا بتحويل وجهة الأسلحة والذخائر الأمريكية المنشأ، يجب علينا جميعا أن ندرك الخطر الكامن في الاستيلاء على الأسلحة وتحويل وجهتها في ساحة المعركة في أي نزاع مسلح. وما فتئت الولايات المتحدة دائما، وما زالت، تتخذ خطوات استباقية للتخفيف من ذلك الخطر. وما نراه هو استيلاء روسيا على منظومات غربية الأصل. والواقع أن روسيا هي الناقل الوحيد المعروف لتحويل وجهة هذه الأسلحة. ولدى روسيا حافز لنشر معلومات مضللة عن التحويل بل ولتحويل أسلحة الولايات المتحدة بالفعل من أجل خلق رواية كاذبة عن المساعدة التي تقدمها

وهي تدافع عن سلامة أراضيها وسكانها المدنيين ضد العدوان الروسي. ولذلك، فإننا نأخذ تلك الادعاءات بتحويل وجهة أسلحة أمريكية المنشأ من قبل مسؤولين روس أو مصادر موالية للكرملين بقدر مناسب من الشك.

سأختتم حديثي بشأن موضوع تحويل وجهة المعدات ببيان للحقائق. إن المسار الأكثر فعالية نحو الحد من النزاع وأي خطر للتحويل غير المشروع للأسلحة هو أن تنتهي روسيا الحرب التي بدأتها وتسحب قواتها من جميع الأراضي السيادية لأوكرانيا. وقد يبدأ ذلك في تخليص روسيا من اعتمادها على أفكارها الخيالية الهدامة العديدة.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، والسيد دانيال كوفاليك على إحاطتهما.

وأرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في جلسة اليوم.

يجتمع المجلس مرة أخرى اليوم للمرة الثانية في هذا الأسبوع بشأن مسألة الحرب في أوكرانيا. وأود أن أكرر معارضتنا للحرب. وأكد مجددا نداءات بلدي المتكررة للطرفين للدخول في مفاوضات بحسن نية، بغية إيجاد حل دبلوماسي.

لا يمكن لأحد أن يتنبأ بزعة الاستقرار وانعدام الأمن الذي يمكن أن ينجم عن العمليات العديدة لتسليم الأسلحة المستخدمة في الحرب. ويدعو بلدي الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني بالامتناع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل واستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومن واجب الطرفين أن يحولا دون سقوط المدنيين ضحايا للألغام الأرضية. ويجب على الطرفين تجنب أي عمل يمكن أن يسبب المزيد من المعاناة للمدنيين والسماح بإيصال المعونة الإنسانية من دون عوائق.

وبينما تزداد الحرب ترسحا، تكثر الاتهامات حول التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل وحتى الأسلحة النووية. ومن شأن هذه النتيجة أن تجعل الجناة مسؤولين عن كارثة ذات عواقب لا يمكن

لقد حان الوقت لإسكات الأسلحة في أوكرانيا. ومما لا شك فيه أن المزيد من الأسلحة سيؤدي المزيد من الحرب والموت والدمار والمعاناة والضحايا المدنيين. والمزيد في هذا المجال لن تقيد أحدا. فهي ستعرض للخطر الجهود الرامية إلى تحقيق السلام ولن تؤدي إلا إلى إذكاء العداوة.

أود أن أختتم بياني بالتنكير بأن للمجلس دورا حاسما يؤديه في السعي إلى السلام. وسواصل بلدي الوقوف إلى جانب الذين يقترحون بدائل للغة الأسلحة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسيد كوفاليك على إحاطتهما.

وعلى نحو ما قلنا في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9127)، فعلى مدى الأشهر العديدة التي ناقش فيها مجلس الأمن النزاع في أوكرانيا، ما برحت المكسيك تشير باستمرار إلى أهمية الآثار المترتبة على عمليات نقل الأسلحة وضرورة إيلاء الاهتمام لها. وفي ضوء المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، لا يقتصر قلق المكسيك بشأن عمليات نقل الأسلحة على الوضع الحالي - بل يعود إلى بداية النزاع في شرق أوكرانيا في عام ٢٠١٤. فاستخدام الأسلحة في هذا النزاع واسع الانتشار. ولكن المدنيين هم الذين دفعوا أغلى ثمن - حياتهم وتدمير المناطق السكنية والبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس.

وفي حين أن بعض الجهات المصدرة أدلت ببيانات بشأن الاحتياطات التي اتخذتها عند بيع الأسلحة وشحنها، نظرا لارتفاع حجم عمليات النقل، يكاد يكون من المستحيل مواصلة مراقبة هذه الأسلحة خلال دورة حياتها - ناهيك عن المخاطر الكامنة في الاتجار بها وتحويل مسارها. والمنظمات الإجرامية حتما تستغل الوضع. كما أن لانتشار الأسلحة المملوكة للمدنيين الكثير من الآثار الخطيرة جدا.

ولذلك، أود أن أكرر الإعراب عن موقف بلدي القائل بأنه من الواضح أن المسار العسكري لا يوفر حلاً حسن التوقيت أو قابلاً للتطبيق. لقد حان الوقت لكي يركز المجلس والمجتمع الدولي على تشجيع إجراء المزيد من الحوار والتفاهات الدبلوماسية. وينبغي عدم استبعاد خيارات الوساطة - تلك الموجودة بالفعل وتلك التي قد تنشأ. إن وقف إمدادات الأسلحة يعني إجراء مفاوضات وفترات هدنة. وتؤكد المكسيك من جديد التزامها باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسيد كوفاليك على إسهامهما.

لقد سعى مجلس الأمن على مر السنين إلى أن يدرج في جدول أعماله مسائل علاقتها بالسلام والأمن الدوليين ليست واضحة دائماً. ومن المثير للاهتمام أن العلاقة بين الأسلحة والنزاع المسلح حظيت باهتمام أقل. فتلك الصلة معترف بها صراحة في الصك الرئيسي للقانون الدولي المتعلق بصادرات الأسلحة التقليدية - معاهدة تجارة الأسلحة - التي تلزم الدول المصدرة بالنظر فيما إذا كانت عمليات نقل الأسلحة ستسهم في تحقيق السلم والأمن أم ستقوضهما. ومن ناحية أخرى، فإن لجميع الدول حقاً أصيلاً في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي الحق في اقتناء الأسلحة من أجل أمنها، بما في ذلك من مصادر خارجية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة تحظر صراحة نقل الأسلحة والذخائر التي يمكن استخدامها في ارتكاب الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، أو الهجمات الموجهة ضد الأعيان المدنية أو المدنيين المشمولين بالحماية بهذه الصفة، أو غيرها من جرائم الحرب. وفي السنوات الماضية، شهدنا ظاهرة امتداد النزاعات بشكل متزايد إلى المناطق الحضرية، وتزايد مشاركة الأطراف الفاعلة غير التابعة للدول، واستخدام أساليب ووسائل الحرب التي لا تتمثل لمبدأي التمييز والتناسب. وبالإضافة إلى ذلك، نرى خطراً فيما يتعلق بمشكلة

وفي الآونة الأخيرة، أحطنا علماً بمختلف الادعاءات المتعلقة بنقل مركبات جوية غير مأهولة. وبغض النظر عن مصدرها، فقد استخدمت أيضاً ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني بكل المقاييس. وقد نشرت الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة تقارير عن عمليات نقل طائفة واسعة من الأسلحة - من البنادق إلى منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وتحذر تلك التقارير أيضاً من تزايد عدد الأسلحة غير المسجلة المملوكة للمدنيين. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة في هولندا حكماً ضد المتورطين في إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في شرق أوكرانيا في عام ٢٠١٤، قائلة إنها كانت نتيجة عملية نقل منظومة صواريخ أرض - جو من طراز بوك. وتشير جميع تلك التقارير إلى أنه، في الواقع، لا يوجد نظام فعال لمراقبة نقل الأسلحة.

ويجب على جميع البلدان الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة أن تتقيد بأحكامها، ولا سيما تلك المتعلقة بحظر عمليات النقل التي من شأنها أن تشكل انتهاكاً للمعاهدة وتطبيق التحليل الصارم للمخاطر الذي تنص عليه المعاهدة نفسها. كما ندعو أولئك الذين لم ينضموا بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة إلى الامتنال على نحو مسؤول لأعلى المعايير الاحترازية في عمليات النقل التي يقومون بها، ولمعايير موضوعية تتجاوز المصالح المؤسسية الخاصة أو المصالح الجيوستراتيجية. وهذه مسألة تكتسي أهمية قصوى نظراً لأن حياة آلاف الناس تتوقف حقاً عليها. ولذلك، فإننا نسلط الضوء على حقيقة أنه، بالإضافة إلى القرارات الحالية بالموافقة على عمليات البيع والنقل الجديدة، حان الوقت أيضاً لوضع تدابير أكثر تحديداً لمراقبة الأسلحة قبل الدخول في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع - وسنصل إلى تلك المرحلة. وكلما استغرقنا وقتاً أطول للقيام بذلك، أصبح من الصعب الوصول إلى تلك المرحلة، وسيشعر المجتمع المدني مرة أخرى بالعواقب الناتجة عن عدم التخطيط لها في الوقت المناسب.

ربما تكون هذه إحدى آخر المناسبات التي ستدلي فيها المكسيك ببيان بشأن موضوع أوكرانيا بوصفها عضواً منتخبا في مجلس الأمن.

المسؤولين عن جرائم الحرب. وتضم البرازيل صوتها إلى أصوات الأعضاء الآخرين المؤيدين للحوار، وتذكر بأن العالم يتطلع إلى مجلس الأمن على أمل أن يمارس مسؤوليته كاملة من أجل وقف دوامة العنف.

السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. وأنه إلى حضور السيد كوفاليك.

إن الحقائق المحيطة بالحرب في أوكرانيا واضحة. كانت أوكرانيا بلدا مسالما ومستقلا. واختارت روسيا أن تقلب ذلك السلام رأسا على عقب وأن تنتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وقد فعلت ذلك في عام ٢٠١٤ عندما ضمت شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني. وكررت ذلك مرة أخرى هذا العام عندما شنت حرب عدوانها الغاشم.

والأقل وضوحا هو سبب عقد جلسة اليوم، التي دعا إليها الاتحاد الروسي. أوكرانيا لم تشن هجوما مسلحا ضد روسيا أو تهدد بذلك. كانت روسيا هي التي هاجمت أوكرانيا والتي سعت ساخرة إلى تبرير غزوها من خلال التذرع بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وروسيا هي التي تسعى الآن إلى حرمان أوكرانيا من حقها المشروع تماما في الدفاع عن النفس، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وأيرلندا، إلى جانب جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تتفد التزاماتها الدولية بدقة. ونحن نطبق الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي الذي تقوم بموجبه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقييم صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية على أساس مجموعة من المعايير، بما في ذلك معيار محدد بشأن احتمال التحويل. ومحاولات الاتحاد الروسي تأطير الدعم العاجل والضروري للدفاع عن أوكرانيا على أنه إمداد بالأسلحة غير خاضع للضوابط هي، مرة أخرى، محاولة بائسة للتعتيم على أفعاله الخطيرة. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عازمون على دعم أوكرانيا طالما كانت هناك حاجة إلى ذلك.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الطريقة التي تحصل بها روسيا على المسيرات الجوية وتستخدمها في أوكرانيا، فضلا عن التقارير التي

الانتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والذخيرة. ومن المحتمل أن تؤدي الأسلحة المستخدمة الآن في النزاع في أوكرانيا إلى تأجيج نزاعات أخرى في مناطق مختلفة من العالم في المستقبل.

وفيما يتعلق بالحالة قيد النظر، ينبغي الاعتراف بأن تزويد أطراف النزاع في أوكرانيا بالأسلحة والذخائر قد يؤدي إلى إطالة أمدته وإلى مزيد من المعاناة للسكان المدنيين. ومن ناحية أخرى، لا يمكن إنكار أن للدولة الحق في الدفاع عن نفسها في حالة انتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية. وهذا مبدأ مكرس في الميثاق.

بيد أن هذه المناقشة تصرف انتباهنا عن الوفاء بولاييتنا، وهي صون السلم والأمن، وبالتالي العمل من أجل وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني إلزامية في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. فاحترام القانون الدولي الإنساني وضممان احترامه ليس التزاما قانونيا فحسب، بل إنه أيضا وسيلة فعالة لحماية المدنيين.

وتسند المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة إلى المجلس مسؤولية استكشاف سبل إجراء حوار من أجل الحل السلمي للنزاعات: "يدعو مجلس الأمن الأطراف إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك". وبعد أكثر من تسعة أشهر من النزاع في أوكرانيا، يجب أن نعترف بأن المجلس لم يف بعد بولايته.

وتشعر البرازيل بالقلق إزاء قلة بوادر الانفتاح على الحوار. في تموز/يوليه الماضي، وفرت مبادرة حبوب البحر الأسود، بارقة أمل للجميع، مثلما قالت وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو، في مواجهة أزمة غذاء عالمية (انظر S/PV.9104). وكانت هناك أيضا ترتيبات بين الحين والآخر لتبادل أسرى الحرب. بيد أن الواقع الأليم هو أن الإيمان بجذوى الحل العسكري لا يزال قائما، وليس من جانب أطراف الصراع وحدها، مهما كان الثمن من حيث المعاناة الإنسانية.

ومرة أخرى، نكرر الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار دون شروط مسبقة. ويجب أن يكون لإنقاذ الأرواح البشرية الأسبقية على أي اعتبار، بما في ذلك الرغبة العادلة في جبر الضرر ومعاقبة

أكدنا أن الحوار والدبلوماسية هما السبيل الوحيد للمضي قدماً. وينبغي تجنب الأعمال التي تؤدي إلى تفاقم الصراع. وبدلاً من ذلك، ينبغي بذل كل الجهود لوقف التصعيد وجلب الجانبين إلى طاولة المفاوضات. وكما قال رئيس وزرائنا، فإن عصرنا اليوم ليس عصر حرب.

في عالم معولم، لم يقتصر تأثير الصراع على أوروبا فقط. لقد عانينا جميعاً من عواقبه من حيث ارتفاع التكاليف ونقص الحبوب الغذائية والأسمدة والوقود. ويشعر الجنوب العالمي، على وجه الخصوص، بالألم بشكل حاد. ولذلك، يجب ألا نشرع في اتخاذ تدابير تزيد من تعقيد الاقتصاد العالمي المتعثر.

ونحن، من جانبنا، نقدم المساعدة الإنسانية لأوكرانيا والدعم الاقتصادي لجيراننا الذين يعانون من ضائقة اقتصادية. ويحدونا أمل كبير في أن يواصل المجتمع الدولي الاستجابة لنداء المساعدة الإنسانية. وقد أرسلت الهند ١٢ شحنة من المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا حتى الآن، ونحن مستعدون للقيام بالمزيد.

ونهج الهند يتمثل في تعزيز الحوار والدبلوماسية بهدف شامل لإنهاء الصراع الجاري والعمل مع الشركاء الآخرين للتخفيف من التحديات الاقتصادية الناشئة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ومن مصلحتنا الجماعية العمل بشكل بناء، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء، سعياً إلى إيجاد حل مبكر للنزاع.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن النظام العالمي يركز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا باهتمام شديد إلى جميع المتكلمين وطلبنا الكلمة لكي نلفت انتباه أعضاء المجلس إلى ما يلي.

تفيد بحصولها على قذائف تسارية من إيران في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). والتعليقات التي أدلى بها سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى موسكو بأن بلده سيزود روسيا بالقذائف التيسارية في انتهاك للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) تثير قلقاً بالغاً أيضاً. وأفعال روسيا تهدد بتقويض تلك القرارات الأساسية وسلطة المجلس.

وقد سعت أوكرانيا، من جانبها، إلى استعادة السلام. وقدم الرئيس زيلينسكي خارطة طريق للسلام: خطته للسلام المكونة من ١٠ نقاط لإنهاء هذه الحرب الخرقاء. وردت روسيا ببوابل من الضربات الصاروخية، مما جلب معه المزيد من الموت والدمار وزاد من تفاقم الأزمة الإنسانية التي تسببت فيها الحرب الروسية.

إننا نطلب من روسيا التوقف عن محاولة استخدام مجلس الأمن كمنصة للتضليل، وتصوير نفسها كضحية لعدوانها، في مواجهة الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها. وبدلاً من استخدام المعلومات المضللة لإلقاء اللوم على الآخرين زوراً، يجب على روسيا أن توقف عدوانها على أوكرانيا، ويجب أن تفعل ذلك على الفور.

وأيرلندا تدعو روسيا مرة أخرى إلى سحب قواتها والانخراط في الحوار والدبلوماسية بحسن نية للتوصل إلى حل سلمي للصراع وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فملايين الأرواح في أوكرانيا تعتمد على ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلة للهند.

في البداية، نشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها المفصلة.

إن مسار الصراع في أوكرانيا مسألة تثير قلقاً عميقاً لدى المجتمع الدولي بأسره. ونرى أنه ينبغي لجميع البلدان احترام المبادئ والنظم المتفق عليها دولياً والتقيّد بها.

ويذكر مجلس الأمن أنه منذ بداية الصراع في أوكرانيا، ما فتئت الهند تدعو دوماً إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وإنهاء العنف. وقد

الغالب، الفلسفة الشيطانية، مثل العديد من البيانات الروسية التي يُدلى بها هنا في هذه القاعة.

وإذا أخبرني أحدهم وجها لوجه أن "شرق أوكرانيا لديها أسباب وجيهة للانضمام إلى روسيا"، أو حتى إن بلغ به توهمه حد أن يقول إن "تدخل روسيا في أوكرانيا عمل قانوني بموجب القانون الدولي"، فهل يمكن أن يعتبر أحد في كامل قواه العقلية من أدلى بهذه التصريحات مصدرا موثوقا في هذه الهيئة العالمية لمراقبة القانون والنظام على الصعيد الدولي؟ بالطبع، يكفل هذا البلد حرية التعبير، بما في ذلك لخريجي الجامعات المرموقة. ولكن بالله عليكم، حتى في هذه المدينة، حيث أصبح استخدام القنب قانونيا الآن، ليست هناك ضرورة لتعبئة هذه القاعة بدخان المؤامرات.

إن روسيا تسعى مرة أخرى إلى إضفاء الشرعية على انتهاكاتها الصارخة لميثاق الأمم المتحدة باستخدام المجلس كمنبر لنشر رواياتها الدعائية. إنها خوارزمية بسيطة جدا تستغلها موسكو منذ الحقبة السوفياتية. ولكن كما قال السيد كوفاليك نفسه، إنه أمريكي، ويمكنه أن يقول ما يحلو له. بالطبع، يستطيع أن يقول ما يحلو له. ولكن لماذا بحق السماء، يضيع وقتنا؟ لا دافعوا الضرائب الأمريكيون ولا دافعوا الضرائب في بلدنا يوافقون على تبديد أموالهم. وأود أن أذكر المجلس بأن أكبر بلد في العالم، الاتحاد الروسي، يدفع أقل من ٢ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وهذا المبلغ بالكاد يغطي هذا الفجور.

وطبقا لهذه الخوارزمية، يجب على المرء أولا أن يلوم الضحية. وكلما ازدادت الضحية تصميما في مقاومتها، زادت المساعدة التي تتلقاها من الدول المسؤولة، وأصبحت الاتهامات الموجهة إليها أكثر خطورة.

ثانيا، يجب أن تُغلف الأكاذيب بكثير من المصطلحات والأسماء والخصائص الفنية والأرقام. ويُفترض أن تجعل كل تلك الأكاذيب ما هو زائف حقيقة. فعلى وجه الخصوص، لم نسمع من موسكو قط شيئا عن سبب عدم العثور على مقابر جماعية وغرف تعذيب إلا في الأماكن التي انتشرت فيها القوات الروسية. لا يسعنا إلا أن نتخيل ما سنجده في الأراضي التي لا تزال ترزح تحت الاحتلال الروسي.

لم يذكر شركاؤنا الغربيون سابقون شيئا عن موضوع اجتماع اليوم - عواقب تزويد أوكرانيا بالأسلحة - على الرغم من الوقائع والأدلة التي قدمناها اليوم. ليس لديهم ببساطة ما يقولونه، ولهذا السبب يواصلون تكرار نفس نقاط الحوار في كل جلسة. وفقا لنظرتهم للعالم، فإن روسيا مذنبية بكل شيء في كل مكان. ما من تفسير آخر، ولم يكن هناك أي تفسير لفترة طويلة. وفي ظل العمى الذي أصابهم، هم سائرون في مسار يمكن أن يؤدي إلى عواقب عالمية. وقد بات هذا أكثر وضوحا لنا بعد اجتماع اليوم.

لذلك، أود أن أؤكد أن أعضاء المجلس لن يمكنهم إلقاء اللوم على روسيا لكون أن الأوكرانيين، باستخدام أسلحتهم، قتلوا - ويواصلون قتل - المواطنين المسالمين في دونباس، الذين ظلوا يهربونهم منذ عام ٢٠١٤، عقابا لهم. ولا يمكنهم إلقاء اللوم على روسيا لحقيقة أنه بسبب الفساد المتزايد للموظفين الأوكرانيين والأمريكيين والأوروبيين، تتدفق الأسلحة من أوكرانيا إلى الإرهابيين الدوليين وتساعد على تأجيج الصراعات في مناطق أخرى من العالم وقتل المدنيين المسالمين هناك. ولن يساور كل من يشاهد اجتماعاتنا أي شك في عواقب ما يفعلونه والتبعات من حيث تقويض السلم والأمن الدوليين وإنكار زملائنا الأمريكيين للوقائع والاتجاهات الواضحة عبر الميكروفون. إن رغبتهم في مواصلة ضخ الأسلحة لأوكرانيا بلا حسيب ولا رقيب سيتم تقييمهما بالكامل من قبل الأعضاء غير المتحيزين في الأمم المتحدة ودفاعي الضرائب الأمريكيين أنفسهم. ولهذا السبب وحده، إن لم يكن هناك سواه، فإن عقد جلسة اليوم كان أمرا جديرا بالاهتمام بالتأكيد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين

العام ناكاميتسو. كما ألاحظ حضور بقية ممثلي روسيا الإرهابية التي تشغل المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي.

لقد بات الأمر بشعا، وقريبا لن نُفاجأ بإعادة تسمية أشهر أعمال ليو تولستوي "العملية الخاصة والسلام" امتثالا لقوانين بوتين. وفي نهاية الأمر، فإننا نعيش مزيجا من السرد الخيالي والتاريخ، بل وفي

مجال الرقابة على الصادرات فيما يتعلق بعمليات النقل الدولي للسلع ذات الاستخدام المزدوج والسلع العسكرية، فضلا عن تنفيذ التدابير الرامية إلى منع استخدامها لأغراض إرهابية وغيرها من الأغراض غير القانونية.

كما أنشأت أوكرانيا نظاما من ثلاثة مستويات للرقابة والإشراف على الأسلحة التي يقدمها شركاؤها الأجانب. وتتولى اللجنة الخاصة المؤقتة مهمة الإشراف البرلماني. ويمارس الرئيس واجباته الدستورية من خلال مجلس الأمن القومي والدفاع في أوكرانيا. وهناك نظام خاص يسمى SOTA، يُطبق لرصد الأسلحة والمعدات التي يقدمها الشركاء الأجانب ويجعل من الممكن الحصول على معلومات عن كل عينة من هذه الأسلحة.

وعلى المستوى الحكومي، تقوم وزارة الدفاع والقوات المسلحة الأوكرانية، بالتعاون مع شركاء أجانب، بالمراقبة والرصد المباشرين، بما في ذلك من خلال استخدام نظام الخدمات في المجال الوظيفي اللوجستي LOGFAS الذي يسمح بمراقبة إمدادات الأسلحة المقدمة إلى أوكرانيا، فضلا عن تدفق المساعدات التقنية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مدققون من وزارة الدفاع الأوكرانية بعمليات تفتيش ميدانية للأسلحة المقدمة من الشركاء الأجانب.

في الوقت نفسه، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء أنشطة التشكيلات المسلحة غير القانونية، بما في ذلك مجموعة فاغنر سيئة السمعة، في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وتجند تلك التشكيلات على نطاق واسع أشخاصا ذوي ماضٍ إجرامي في روسيا وتستخدم أسلحة لا تخضع لأي آليات رقابية، بما في ذلك الآليات الداخلية الروسية. وبالنظر إلى أن التقارير تفيد بأن مجموعة فاغنر تعمل في قارات أخرى أيضا، فإن خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الناشئ عن أنشطة الشركات العسكرية الخاصة الروسية جسيم ويستحق أن يتصدى له المجلس والآليات الدولية ذات الصلة. وفي المقابل، يبدي الجانب الأوكراني، من خلال ممثليه المدنيين والعسكريين على حد سواء، الشفافية ويظهر الالتزام بالتعاون الكامل مع شركائنا، وكذلك في إطار النظم الدولية لمراقبة الصادرات.

ما نعرفه يقينا هو أنه كلما أسرعنا بتحرير تلك الأراضي، يمكن إنقاذ المزيد من الأوكرانيين. ولذلك، سنواصل إنهاء احتلال أراضينا ذات السيادة في امتثال صارم للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأي شيء آخر سيكون خيانة لمواطنينا الذين أرغموا على البقاء في الأراضي المحتلة ويتوقون الآن إلى تحريرها.

ونحن ممتنون لجميع الأصدقاء والحلفاء الذين يدعمون أوكرانيا في هذا المسعى النبيل، بما في ذلك عن طريق توفير الأسلحة العصرية. إذ أن استخدامها يشكل عنصرا من عناصر ممارسة أوكرانيا للحق الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد وجهت روسيا انتباه مجلس الأمن إلى نفس الادعاءات في ٨ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9127). وأود أن أذكر المجلس بما حدث بعد ذلك. أطلقت القوات المسلحة الأوكرانية عملياتها لتحرير شرق البلد وجنوبه. ومنذ أيلول/سبتمبر، تم تحرير آلاف الكيلومترات المربعة في مناطق خاركيف وخيرسون ولوهانسك. وهذا هو أقوى وأوثق دليل على أن جميع الأسلحة التي في حوزة أوكرانيا تخدم الغرض المقصود منها - أي مساعدة الجنود الأوكرانيين على تحرير شعبنا وأراضيها.

ولمنع استخدامها غير القانوني، أنشأت أوكرانيا نظاما متعدد المستويات لتحديد الأسلحة وكفلت عمله بطريقة فعالة. ويتم تنفيذ هذا النظام على ثلاثة مسارات: تداول واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والرقابة على الصادرات ومراقبتها، والإشراف على الأسلحة والمعدات العسكرية التي تنقلها بلدان أجنبية. ويخضع تداول واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للرقابة على مستوى مشترك بين الوكالات، يشمل وزارة الداخلية ودائرة الأمن والوكالة الحكومية للحدود، وغيرها من الهياكل الحكومية المسؤولة عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وتتولى الدائرة الحكومية الأوكرانية للرقابة على الصادرات، وكذلك اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعاون العسكري والتقني والرقابة على الصادرات، مسؤولية التنفيذ العملي لسياسة الدولة في

وسنواصل العمل على ذلك الأساس، لأنه يتماشى تماما مع شأنه منع خطر تكرار العدوان، وبذلك يرسى أساسا متينا لتحويل روسيا مهمتنا الرئيسية - وهي الإنهاء الكامل لاحتلال أراضي أوكرانيا ذات السيادة داخل حدودها المعترف بها دوليا. وبعد هزيمة روسيا ونهاية الحرب، يجب تجريد روسيا من السلاح ونزع سلاحها النووي. فذلك من

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.